الجمهورية العربية السورية
وزارة الإدارة المحلية والبيئة

Syrian Arab Republic
Ministry of Local Administration and Environment

موقف الجمهورية العربية السورية من مشروع الصك الدولي الملزم قانوناً للحد من التلوث بالمواد البلاستيكية بما فيها البيئة البحرية

المقدمة:

إن موقع الجمهورية العربية السورية الجغرافي يجعلها مركزاً اقتصادياً هاماً كونها تقع على طريق الحرير، والذي يؤكد أهمية سيادة الدولة السورية على كامل أراضيها ويمنع وجود المعابر الحدودية غير الرسمية، مما يؤمن حالة من المراقبة الحكومية على الاتجار غير المشروع للمواد المدرجة بالاتفاقية.

وانطلاقاً من التزام الجمهورية العربية السورية بمبادئ التنمية المستدامة وتعزيز الحوكمة البيئية، وتأمين متطلبات إعادة الإعمار، تشارك الجمهورية العربية السورية في الدورة الحالية للمفاوضات الدولية الرامية إلى صياغة اتفاقية ملزمة للحد من التلوث البلاستيكي والتي تعقد خلال الفترة 5-14/آب /2025 في مدينة جنيف-سويسرا.

تأتي هذه المشاركة تأكيداً على موقف الجمهورية العربية السورية الثابت حول ضرورة التصدي للتحديات البيئية العالمية وفي مقدمتها التلوث البلاستيكي الذي يهدد النظم البيئية وصحة الإنسان.

وحيث اطلع وفد الجمهورية العربية السورية على مشروع الصك المُشار إليه، وعلى تقرير الواقع الحالي للبلاستيك في الجمهورية العربية السورية والمبني على بيانات مرجعية غير تأسيسية.

فإن الموقف التفاوضي للجمهورية العربية السورية يرتكز على الأسس والمبادئ التالية:

- تسلم الجمهورية العربية السورية بمبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة.
- اختيار الحلول الملائمة لظروفها الوطنية، وعدم تجاوز سيادتها الوطنية.
- أحقية الجمهورية العربية السورية ووفقاً لظروفها الوطنية في طلب إعفاء من التواريخ الخاصة بالتخلص التدريجي من بعض المواد البلاستيكية.
- أحقية الجمهورية العربية السورية ووفقاً لظروفها الوطنية في طلب إعفاءات واستثناءات من بعض المواد المدرجة في الاتفاقية.

- أحقية الجمهورية العربية السورية ووفقاً لظروفها الوطنية في طلب استثناء قطاعات من الاتفاقية التي منها (الصحة، البناء والتشييد، الطاقة البديلة- النقل- البحث العلمي- الاستخدامات العسكرية ...).
- وإذ تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن التطبيق الفوري لبعض بنود الصك قد يضعف قدرة الجمهورية العربية السورية على الالتزام.
- وإذ تؤكد الجمهورية العربية السورية على أن البنود المتعلقة بالمنتجات ذات التصميم المستدام وإعادة الاستخدام غير قابلة للتطبيق دون دعم فني وتمويل، نظراً لغياب البينة التحتية لإدارة دورة حياة البلاستيك على الرغم من كون سوريا دولة نفطية على العموم، ولكنها لا تنتج المواد الأولية للصناعات البلاستيكية حيث تبدأ دورة حياة البلاستيك من مرحلة تصنيع المنتج البلاستيكي وصولاً إلى النفاية.
- واذ تؤكد الجمهورية العربية السورية على تطبيق الحظر التدريجي وليس الحظر الكامل للمنتجات البلاستيكية المدرجة في الاتفاقية.
- وإذ تشير الجمهورية العربية السورية إلى أن التزامها بوضع الخطة الوطنية لتخفيض التلوث البلاستيكي والتخفيض التدريجي للمواد المُدرجة بالصك مرهوناً بتوفر البدائل الموثوقة ميسورة التكلفة وتقديم الدعم الفني والمالي اللازم.
- واذ تؤكد الجمهورية العربية السورية على دعم إنشاء صندوق تمويل دولي خاص باتفاقية التلوث البلاستيكي ممول من قبل الدول المتقدمة لصالح الدول النامية مع مراعاة الدول الخارجة من النزاع.

الخاتمة:

إن اتفاقية التلوث البلاستيكي المزمع اعتمادها خلال المفاوضات الجارية حالياً في جنيف، تمثل اختباراً حقيقياً لقدرة الدول على مواجهة التحديات البيئية وفرصة للتحول نحو مستقبل مستدام يتطلب تضافر الجهود المحلية والدولية للحد من التلوث البلاستيكي على مستوى العالم.